العرب
الخميس 2021/11/04
السنة 44 العدد 12230

تخفيف قيود الإغلاق ينعش سوق العمل المغربي

القطاعات الإنتاجية تحتاج لبعض الوقت لاسترداد اليد العاملة التي فقدتها

الهدف ليس زيادة الوظائف، وإنما أيضا تحسين نوعيتها

بدأ المسؤولون الحكوميون وخبراء التوظيف في المغرب في تحسّس طريق انتعاش سوق العمل مع تخفيف قيود الإغلاق الاقتصادي بعد أن تأثر كغيره من القطاعات بانعكاسات الأزمة الصحية، والتي كانت أحد أبرز المشكلات المزعجة بالنسبة إلى السلطات في طريق تنفيذ الإصلاحات.

الرباط – انخفض مؤشر البطالة في المغرب بنهاية سبتمبر الماضي للمرة الأولى منذ تفشي جائحة كورونا بالبلاد، وذلك بفضل إجراءات تخفيف قيود الإغلاق الاقتصادي التي خلّفتها الأزمة الصحية العالمية.

وأظهرت مؤشرات حديثة للمندوبية السامية للتخطيط الحكومية أن معدل البطالة في البلاد تراجع قليلا إلى نحو 11.8 في المئة في ربع العام المنتهي في سبتمبر من 12.7 في المئة في الربع المقابل من العام الماضي مع بدء الاقتصاد في الانتعاش ببطء من أثر الوباء.

> 11.8
> في المئة معدل البطالة في الربع الثالث من 2021 قياسا بنحو 12.7 في الربع السابق

وارتفع معدل البطالة إلى 12.8 في المئة في النصف الأول من العام الجاري من نحو 12.5 في المئة قبل عام على الرغم من المحصول الجيد الذي امتص الطلب على الوظائف في المناطق الريفية.

وأوضحت المندوبية في بياناتها التي نشرتها وكالة الأنباء المغربية الرسمية أن معدل البطالة جاء أعلى بين الشبان ليبلغ 31 في المئة وبين الخرّيجين مسجلا 18.7 في المئة وبين النساء عند 16.5 في المئة.

وذكرت المندوبية في مذكرة حول "وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2021" أن هذا الانخفاض المسجل شمل الفئات المختلفة في الوسطين الحضري والريفي.

ووفر الاقتصاد المغربي، المدعوم بتحسن الطلب المحلي وموسم جيد للمحاصيل، 642 ألف فرصة عمل إضافية خلال الربع الثالث من العام بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي.

وترتفع نسبة التعليم الجامعي في المدن المغربية عنها في الأرياف، التي يعتمد سكانها على الزراعة والصناعات التقليدية والحرف لتوفير فرص عمل لأبنائها.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل نحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي للمغرب.

وكانت الحكومة تهدف إلى خفض معدل البطالة إلى أقل من 8.5 في المئة بحلول العام المقبل، غير أن المتابعين يعتقدون أن التحدي يبدو صعبا في ظل المطبات التي تقف أمام تحقيق هذا الهدف.

ويقول محللون إن القطاع الخاص تحديدا لا يزال يجد صعوبة في وضع نشاطه على السكة ضمن مستويات ما قبل الجائحة في ظل الإجراءات الحكومية التي تقوم بها.

ولكنهم يرون في الوقت ذاته أن البنية التحتية التي تطورها الرباط، إضافة إلى استقطاب استثمارات جديدة وتدعيم الموجودة فعلا، ستقلل من فقدان فرص العمل في الفترة المقبلة وحتى تتضح أكثر مع نهاية العام الجاري.

ونسبت وكالة الأنباء المغربية الرسمية إلى حميد العثماني، رئيس مجموعة آل.أم.أس، المتخصصة في مجال استشارات التوظيف قوله في وقت سابق هذا العام إن "الشركات بالقطاعات المتضررة تحتاج إلى بعض الوقت لاسترداد اليد العاملة التي فقدتها".

وأشار إلى أن السوق سجلت ارتفاعا مشجعا في عروض التوظيف خلال الفترة الأخيرة سواء في القطاع الخاص أو في المؤسسات الحكومية وشركات القطاع العام.

وأوضح العثماني أن بعض الأنشطة أظهرت مرونة قوية وواصلت تحقيق وتيرة نموها وإحداث فرص العمل، ويتعلق الأمر بقطاعات الخدمات بمختلف مكوناتها والاتصالات والبنوك والصحة واللوجستيات والتجارة الرقمية.

وبينما توظف الزراعة 33 في المئة من القوة العاملة النشطة في البلاد، الذي تعهدت حكومته الجديدة بقيادة عزيز أخنوش على تنفيذ حزمة إصلاحات وفق نموذج تنموي جديد، فإن قطاع الخدمات يستوعب قرابة 45 في المئة والصناعة نحو 11 في المئة والبناء 10.5 في المئة.

وفاقمت الجائحة والتغييرات المناخية، التي تضرب منطقة المغرب العربي منذ عدة سنوات التحديات الاجتماعية، حيث تسببتا معا العام الماضي في شطب الآلاف من الوظائف في ظل تراجع أداء الزراعة واستنزاف الوباء للمهن الحرة والتجارة وتراجع التسوق.

ولكبح هذا النزيف اتجهت السلطات على مدار أشهر إلى تحسين قطاع الأعمال عبر توفير دعم مالي لتحفيز المشاريع الاستثمارية قصد تحسين قيمتها المضافة في تنمية الاقتصاد ومضاعفة المداخيل الضريبية للشركات.

ويشكل البرنامج المندمج لدعم وتمويل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا أحد الحلول لمشكلة البطالة بالمغرب، وستمكن من النهوض بقطاع التشغيل الذاتي وبالمبادرات الشبابية في الأرياف والمدن.

ويقول البنك الدولي إن بناء سوق عمل حيوي وشامل في المغرب يمثل تحديا مستمرا، وحذر خبراء المؤسسة المالية مرارا من التباطؤ في توفير فرص العمل في ضوء النمو الديموغرافي ونقص الوظائف الجيدة في الصناعات الإنتاجية العالية والعديد من المستبعدين من سوق العمل، وخاصة النساء والشباب.

العراق يخفض تكاليف مشروع مد أنبوب نفط إلى الأردن

بغداد – يخطط العراق لخفض تكاليف مشروع مد أنبوب نفط إلى الأردن بسبب الضغوط المالية التي تتعرض لها الحكومة على الرغم من ارتفاع عوائد النفط في الفترة الأخيرة جراء ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية إلى أكثر من 85 دولارا للبرميل.

وقالت وزارة النفط العراقية في بيان الأربعاء إن "تكلفة مشروع خط أنابيب البصرة – العقبة ينبغي أن تنخفض إلى ما دون 9 مليارات دولار".

وأضافت أن المفاوضات بين الأردن والعراق حول المشروع وصلت إلى مراحل متطورة.

وشهد العام الجاري انعقاد قمة ثلاثية في العاصمة بغداد بين العراق والأردن ومصر، وجرى الاتفاق على إتاحة منفذ لتصدير النفط العراقي عبر الأردن ومصر من خلال المضي قدما في استكمال خط الغاز العربي وإنشاء خط نقل النفط الخام البصرة – العقبة، وتجديد التعاقد السنوي لتزويد الأردن بالنفط.

وبدأ العراق بتسلم العروض التجارية والفنية الخاصة بإنشاء أنبوب التصدير البصرة – العقبة، وكانت تكلفة المرحلة الأولى 4 مليارات دولار للتنفيذ، والمرحلة الثانية داخل الأراضي الأردنية 22 مليار دولار بطريقة الاستثمار على مدى ربع قرن.

وسيوفر الأنبوب المرتقب منفذا جديدا لنفط بغداد إلى العالم عبر خليج العقبة على البحر الأحمر، مقابل حصول الأردن على كميات منه بكلفة أقل، فضلا عن تقاضيه رسوما مجزية لتمرير الخط عبر أراضيه.

وأحيا البلدان في شهر فبراير 2019 اتفاقهما المبرم قبل ست سنوات من ذلك التاريخ لإنشاء الخط وقررا حينها الإسراع في البدء بالدراسات اللازمة لإنشاء أنبوب النفط.

وكانت حكومتا الأردن والعراق قد وقعتها في أبريل 2013 اتفاقية إطار لمد أنبوب لنقل النفط العراقي الخام من البصرة إلى مرافئ التصدير في ميناء العقبة بكلفة إجمالية للمشروع قدرت في ذلك الوقت بنحو 18 مليار دولار.

وبحسب وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، فإن المشروع يضمن تزويد الأردن بحوالي 150 ألف برميل يوميا من النفط الخام وبناء خزانات بسعة 7 ملايين برميل، أما السعة التصديرية للأنبوب فتبلغ نحو مليون برميل يوميا.

وزارة النفط العراقية

تكلفة خط البصرة – العقبة يجب خفضها إلى ما دون 9 مليارات دولار

ويقول خبراء إن المشروع يعتبر استراتيجيا لأن عمره المتوقع طويل، وبالتالي سيكون له أثر إيجابي طويل على الاقتصاد الأردني لأنه سيوفر فرص عمل جديدة.

وسيتقاضى الأردن أموالا عن مرور النفط من أراضيه، وسيحصل على كميات بأسعار تفضيلية وبكلفة أقل، في المقابل حصل العراق على خصومات لاستخدام ميناء العقبة لتجارته، وهو أمر سيوثق العلاقات التجارية بين البلدين.

ورغم فائدة الخط التي ستعود على الأردن خصوصا نتيجة تقاضيه رسوم مرور، إلا أن كلفة بناء الأنبوب مرتفعة، حيث تصل داخل الأراضي الأردنية إلى 10 مليارات دولار.

الجزائر تحاول فتح أبواب الاستثمار في صناعة التعدين

الجزائر – كشف وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب أن الحكومة تستعد لطرح 5 مشاريع تتعلق باستخراج وإنتاج وتصنيع معدن الذهب.

وهذا الإعلان هو الأحدث بالنسبة إلى الحكومة التي تكافح من أجل تنويع الاقتصاد عبر فتح أبواب الاستثمار في صناعة التعدين بعد أن تضررت ماليتها العامة بسبب انحسار عوائد النفط والغاز ومخلفات الإغلاق الاقتصادي.

وتسود قناعة لدى أوساط الأعمال والخبراء بأن رهان الجزائر على استثمارات المناجم، بعد تعثر رهاناتها السابقة لتحريك اقتصادها المتضرر بسبب الإدمان على إيرادات النفط والغاز، لا يزال يسير ببطء.

ورغم الإعلانات المتتالية في الأشهر الأخيرة عن فتح الطريق أمام تطويره، إلا أن محللين يرون أن الحكومة تواجه طريقا شاقا وصعبا لإصلاح القطاع الذي ظل بعيدا عن اهتماماتها.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى عرقاب قوله إن "من بين مزايا المشاريع الجديدة التي ستنجز بالتعاون مع شركات أجنبية ستشرك معها مؤسسات جزائرية، توفير فرص عمل لفائدة سكان المناطق التي ستنشأ فيها".

وأضاف أن "الدولة تولي أهمية كبيرة لهذا النشاط الذي فتحته أمام الشباب الراغبين في الانخراط في الاستغلال الصناعي للذهب".

ولتشجيع هؤلاء الشباب سيتم إنشاء 4 مستودعات في الولايات الجنوبية على غرار إليزي وتندوف وجانت لتجميع الذهب الذي جناه المستغلون التقليديون على عمق لا يتعدى 5 أمتار، حيث بلغت الكمية المتحصل عليها خلال أربعة أشهر 46 كيلوغراما.

وكانت الحكومة قد أعلنت في أغسطس الماضي أنها ستحدث تغييرات على المنظومة القانونية المنظمة لعمل قطاع المناجم لتحسين قدراته التشغيلية والاستفادة من إيراداته ضمن خطط الدولة لتنويع الاقتصاد والاستثمار في الثروات المنسية بعيدا عن ريع النفط.

والصيف الماضي أعلنت وكالة المصلحة الجيولوجية التابعة لوزارة المناجم أنها تنوي تنفيذ مسح شامل يتضمن 76 مشروعا خلال العام الحالي في إطار خطة يتم بموجبها وضع خارطة مفصلة للموارد المنجمية للبلاد.

وقالت الوكالة حينها إن "الخطة تشمل رسم 43 خارطة جيولوجية في المناطق الشمالية والجنوبية، و19 مشروعا يتضمن قاعدة بيانات جغرافية للمعادن، و17 مشروعا آخر للاستثمار في الموارد المنجمية".

وتحوي الجزائر العديد من الثروات المعدنية أهمّها الفوسفات الذي يتركز في منطقة الكويف وجبل العنق، وأيضا الزنك والرصاص اللذان يتركزان في منطقة عين البربر قرب منطقة عنابة، فضلا عن مادة الزئبق الموجودة في منطقة عزابة والرخام في منطقة سكيكدة والحديد في منطقة غار جبيلات جنوب غرب البلاد.

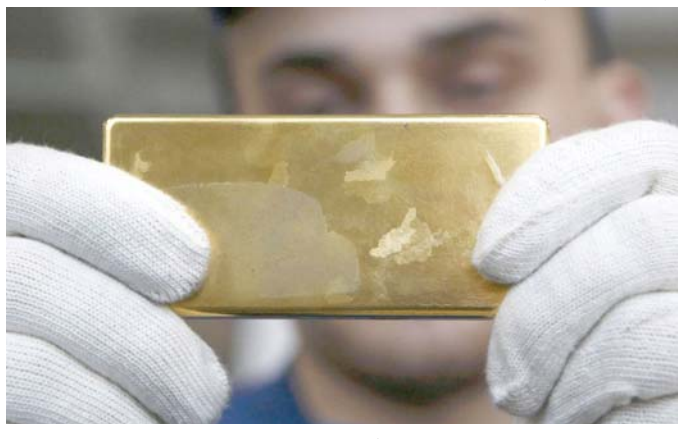

أتدري كم يكلف الحصول على سبيكة واحدة

زيادة ثالثة في أسعار الوقود بمناطق سيطرة الشرعية اليمنية

عدن – فرضت الحكومة اليمنية الشرعية زيادة جديدة في سعر الوقود المرتفع أصلا في ظل عجز شركة النفط الحكومية على توفيره بأسعاره الرسمية وفي ظل غياب تام للرقابة والمحاسبة لهذه المحطات التي تتسابق لرفع الأسعار بشكل شبه يومي.

ورفعت شركة النفط في عدن الأربعاء أسعار وقود السيارات بنحو 22 في المئة، وذلك وسط أزمة خانقة مستمرة منذ أيام في المشتقات النفطية بالمدينة الساحلية الواقعة بجنوب البلاد.

وذكر مسؤول في الشركة لرويترز، الذي لم تكشف الوكالة عن هويته، أن قيادة الشركة رفعت أسعار الوقود بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا وكذلك تراجع سعر الريال مقابل الدولار الذي وصل سعر صرفه إلى 1450 ريالا للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

وبموجب القرار الذي بدأ سريانه اعتبارا من الأربعاء يرتفع سعر غالون البنزين سعة 20 لترا إلى 17.8 ألف ريال (12.5 دولار) من 14.8 ألف ريال في السابق.

وهذه المرة الثالثة التي ترفع فيها شركة النفط الحكومية أسعار وقود السيارات خلال ثلاثة أشهر آخرها أواخر سبتمبر الماضي، حيث رفعت أسعار الوقود بنحو 21 في المئة.

ويأتي قرار رفع أسعار وقود السيارات في وقت تشهد فيه مدينة عدن العاصمة المؤقتة للبلاد، أزمة وقود خانقة منذ أواخر الأسبوع الماضي، وزادت ضراوة منذ السبت الماضي بعد أن أغلقت جميع محطات تزويد الوقود الحكومية أبوابها أمام عملائها.

وارتفعت أسعار الوقود في المحطات الخاصة في عدن ووصل سعر غالون الديزل سعة 20 لترا إلى 21 ألف ريال و20 ألفا للبنزين.

وتشتري شركة النفط الحكومية منذ أربع سنوات الوقود بمختلف أنواعه من التجار والمستوردين، على أن تقوم الشركة بعد ذلك ببيعه للمحطات الخاصة في عدن ومحافظات أبين ولحج والضالع والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا.

> 22
> في المئة نسبة الزيادة الجديدة في سعر البنزين ليصل سعر الغالون سعة 20 لترا إلى 12.5 دولار

ووسط أوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة يشهد اليمن منذ نحو سبع سنوات حربا مستمرة بين القوات الحكومية المدعومة من تحالف عسكري عربي تقوده السعودية، والحوثيين المدعومين من إيران المسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014.

وأصدر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في مطلع مارس 2018، قرارا بتحرير سوق المشتقات النفطية، وفتح مجال الاستيراد أمام شركات القطاع الخاص، وإخضاع عملية بيع وتوزيع المشتقات للمنافسة بين الشركات.

وتشهد عدن كل شهر تقريبا منذ العام 2017 أزمة في وقود السيارات نتيجة امتناع وتوقف الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا في تحمل مسؤولياتها تجاه الناس وأوكلت المهمة للقطاع الخاص وفقا لمراقبين.

وكانت الحكومة الشرعية تُوكل عملية استيراد الوقود سابقا لشركة مصافي عدن فيما يتولى البنك المركزي تغطية قيمة هذه الواردات.

ويرجح المتابعون للشأن الاقتصادي اليمني أن تفاقم خطوة رفع أسعار الوقود من معدل التضخم المتصاعد أصلا ويزيد من المأساة في بلد يعتمد معظم سكانه البالغ عددهم 29 مليون نسمة على المساعدات للبقاء على قيد الحياة.